مـثـاقـفـــات

لست ناقداً بنيوياً ولا في نيتي أن أكون:
رد على تعليق

إضاءة:

ألقى صاحب هذا الكتاب محاضرة في **النادي الأدبي بجدة** كان عنوانها: **«المنهج اللغوي في النّقد الحديث»** وكان ذلك يوم السادس من مارس ١٩٨٢.

وقد أثارت المحاضرة على صفحات بعض الصحف السعودية - لاسيما جريدة **«المدينة»** - نقاشاً وجدلاً.

ولما كان اجتهاد بعض المعلّقين الأفاضل قد انتهى إلى نسبة صاحب المحاضرة إلى النّقد البنيوي - فقد استوجب ذلك ردّاً يحمل تصحيحاً لهذا الاجتهاد.

وتعود أهمية المحاضرة والرد الذي نشرته صحيفة المدينة السعودية بتاريخ السابع من أبريل ١٩٨٢ إلى أمور ثلاثة:

الأول : أن المحاضرة كانت من الإرهاصات الأولى الداعية إلى النّقد اللّساني في الساحة الثقافية السعودية فلها بذلك أهمية توثيقية.

الثاني : أن هذا الرّد يسجل في حقبة باكرة من النشاط البحثي للمؤلف موقفه من البنيوية النقدية، وهو موقف كان ولا يزال عقيدة علمية يدين نفسه بها.

وآخرها: أن المحاضرة والرد كلاهما شاهد على مرحلة من التوجه المنهجي والتكوين العلمي لصاحب الكتاب كانت عرضة لكثير من التغيير والتطوير فيما تلاها من مراحل.

ثلاثة أسباب كانت وراء اختياري لهذا العنوان ليكون ردّاً على ما أثارته محاضرتي عن **«الاتجاه اللغوي في النّقد الحديث»** من جدل. **وأول هذه الأسباب** أن الدّرس اللغوي للنّص الأدبي هو اتجاه ذو تقاليد عريقة، تمتد جذوره في ثقافتنا العربية إلى صميم التراث النقدي والبلاغي. وهذه قضية لا تزال في حاجة إلى جهد علمي مخلص للكشف عنها.

وثانيها: أن الحركة النقدية العربية قد انطلقت - في أكثر الأحيان - لاهثة وراء الصيحات والاتجاهات النقدية السائدة في أوروبا من دون أن تطلع اطلاعاً مباشراً على الإسهام العلمي الجاد الذي قدّمه اللغويون في أوروبا لدراسة النص الأدبي. وهو إسهام كان له أثره المشهود في مجال النّقد، بعد أن احتلّ علم اللغة الحديث موقع الرّيادة والقدوة بالنسبة لسائر العلوم الاجتماعية. وقد اعترف بهذا الأمر عدد من أعلام الفكر المعاصر، سواء في ذلك الدّرس الأدبي وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

وثالثها: أن مظاهر التأثّر الضعيفة والباهتة بالفكر اللغوي لم تظهر في النقد العربي إلا من خلال اتّصال بعض النُّقاد بالاتجاه البنيوي في نقد الأدب، وهو اتجاه مدين في نشأته وتطوّره وتشكل مفهوماته وتصوّراته للفكر اللغوي، ولذا كان من المُحال أن يُفهَم الاتجاه اللغوي في دراسة الأدب على وجهه إلا بِرَدِّ الأُمور إلى أُصولها، والتعرُّف إلى مواردها ومصادرها، وهو أمرٌ لمّا تبذل فيه من جهة علماء اللغة العرب جهود تُذكر.

لذلك رأيت أن تكون هذه المحاضرة دعوة إلى المشتغلين بعلم اللغة الحديث وإلى نُقّاد الأدب؛ أستيقظ فيها أنظارهم إلى أهمية الاتجاه اللغوي في درس الأدب، وإلى عِظَمِ جدواه، وصعوبة مأتاه في آن معاً.

ولا شك أن جدة هذا الموضوع وجديته وطابعه التخصصي الدقيق هي أمور ثابتة ومقررة. من أجل ذلك توقعت ألا تفهم بعض قضاياه على الوجه الذي أردت، وكان ما توقّعت. لقد تصوّر بعض من أبدى اهتمامه مشكوراً بالمحاضرة - سواء بالنشر أو التعليق عليها في حينها - أنني أسلك نفسي بها في سلك النُّقّاد البنيويين، وأن محاضرتي هذه - كما قيل - جاءت **«التركّز على البنيوية كمنهج حديث في النقّد، مع التعرُّض بالذّكر لمجالات استخدام علم اللغة في دراسة الأدب»**. ووضع القضية على هذا النحو غالط تماماً. ولا أدري من المسؤول عن تخلّق هذا الفهم في بعض الأذهان. أما من جهتي فقد حاولت، ابتداء من عنوان المحاضرة إلى أفكارها التفصيلية أن أكون واضحاً؛ فنصصت في العنوان على نعت الاتجاه المقصود بالحديث بأنه **«لُغَوي»**، وعالجت جميع ما ورد فيها من مسائل من منظور **«لُغَوي»** صرف. وكان هذا هو الأشبه بي بحكم تخصصي واشتغالي بقضايا اللُّغة وتحليلها مدة أوفت على عشرين عاماً.

لذلك قد يجد القارئ لي عذراً في اختياري عنوان هذا المقال على نحو حاسم وقاطع في دلالته على أني **«لست ناقداً بنيوياً ولا في نيتي أن أكون»**. إنني واقف حيث اختارت لي الأقدار - وما أحبه إلى نفسي من اختيار - على أرض التحليل اللغوي الدقيق، معتزاً بانتمائي إلى المدرسة اللغوية المعاصرة، وأوثر دائماً أن أحسب في عداد اللغويين المتخصصين، على أن أُعد من هواة النُّقّاد.

ويبدو أن توهُّم انتسابي إلى الاتجاه البنيوي في النَّقد لدى بعضهم قد نشأ من ترادفي لكلمة «البنيوية» في مواطن مختلفة من المحاضرة، ومن ذكري لبعض أعلام البنيوية الفلسفية من أمثال **جان بياجيه وليفي شتراوس وبارت** في معرض الاستشهاد ببعض أقوالهم. والحق أنه لا هذا ولا ذاك كان خليقاً - لو أجيد الاستماع - بإيجاد هذا الوهم؛ ذلك أنه من خطأ الاستنباط أن يقال: إنه ما دام موضوع الحديث هو دراسة الأدب، والفكرة المقصودة أساساً للمعالجة هي البنيوية فلا بد أنني أعني الدعوة إلى البنيوية النقدية. ويرد الخطأ على هذا الاستنباط من جهة أن «البنيوية» مفهوم أصيل في مناهج الدرس اللغوي، نشأ في كنفها قبل أن يتجاوز حدوده لتتلقفه سائر العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن بينها النقد. ومن ثم حين يتحدّث لغوي عن البنيوية فإنّما يتحدّث عن مفهوم هو قوام المنهج عند أكثر المدارس اللغوية الحديثة، كما أن علاقة اللغوي بهذا المصطلح هي علاقة **«تصدير»** لا **«استيراد»**. وإذن فحديثي - كما يدلُّ على ذلك عنوان المحاضرة وسائر ما ورد في تفصيلاتها - هو عن **«البنيوية اللغوية»** لا (النقدية)، والدَّعوة التي وجهتها إنّما كانت لإعمال مناهج التحليل اللغوي في نصوص الأدب. أما ما ورد بالمحاضرة من ذكر لبعض أعلام البنيوية الفلسفية والنقدية فقد جاء في معرض الاستشهاد بأقوالهم على مسألتين بخصوصهما:

الأولى : مكانة الظاهرة اللغوية بين ظواهر الحياة الإنسانية الأخرى، بوصفها أهم مكونات الثقافة البشرية ومظهرها الأساسي.

والثانية : الإشادة بفضل علم اللغة عامة، وعلم الأصوات خاصة على سائر العلوم الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك النقد. وذلك لما حققه

من انضباط في المناهج، ودقّة في الوسائل جعلته مثلاً يحتذى. أما فيما خلا هاتين المسألتين فالكلام من أوله لآخره يقع في إطار البنيوية اللغوية لا يتعدّاها إلى غيرها. ونحن بذلك نضع البنيوية اللغوية في موضعها من دراسة الأدب. إنها - في رأينا - **إسهام علمي في مجال النّقد وليست بديلاً له**، وأن حق الدّرس اللغوي في معالجة النّص الأدبي ثابت ومشروع كحق علم النفس وعلم الاجتماع وغيرهما من العلوم، حين تتناول العمل الأدبي وتعالجه بوسائلها الخاصة. غير أن امتياز المعالجة اللغوية للأدب على غيرها مستمد من أهمية اللغة في العمل الأدبي؛ إذ لا وجود له إلا من خلالها، ولا كينونة للأدب إلا بها.

وأنا أُحاول بتقرير هذه المقولات أن أدفع ما تخيّله بعضهم من وجود تناقض بين الشكلية والبنيوية حين ذَكَر «**أن المحاضر كان شكلياً أكثر منه بنيوياً**». والحقُّ أن هذا القول فيه إهدار للمفاهيم، واستعمال غير رشيد للمصطلحات. والعلم في جوهره لا يقوم إلا بالمصطلح الدقيق. ومَنْ فاته تحرير مفاهيم المصطلحات فقد فاته العلم كلّه أو جُلّه؛ ذلك أنه لا الشكلية النقدية ولا الشكلية اللغوية يمكن أن تقع في تناقض مع البنيوية بوصفها أسلوباً للتفكير. وآية ذلك من جهة النّقد أن مقولات الشكليين كانت - ولا تزال - تُعَدُّ من أهم روافد النقد البنيوي، ولاسيما بعد إعادة استكشافها في فرنسا في الستينيات. وقلّب إن شئت أي كتاب عربي أو أجنبي عن النقد البنيوي فستجد فيه لا محالة فصلاً ثابتاً يرصد جذور البنيوية النقدية في مقولات الشكليين. وأمّا من جهة علم اللغة فإن المدرسة الوصفية الأمريكية بزعامة **بلومفيلد** جعلت من صفة «الشكلية» عَلَماً عليها من غير أن ترى في ذلك عورة تسترها أو تُهمة تدفعها، مع أنّها من أبرز الاتجاهات البنيوية في دراسة اللغة. وحاصل ما سبق ألا تناقض بين الشكلية والبنيوية بوصفهما أسلوباً

للتفكير والبحث من حيث هي، فقد يكون الباحث بنيوياً وشكلياً في آن معاً من غير أن يناقض نفسه. وهذا القول حقيقة علمية لا مجال للمناقشة فيها. أما ما يتعلّق بانتمائي العلمي والمدرسة التي انتسب إليها من بين مدارس البحث اللغوي - سواء أكانت شكلية أم غير شكلية - فلا أظن أني صرحت بشيء من ذلك؛ إذ هو مما لا يتعلق القول به في هذا المقام.

لقد طرح المعلّق في «المدينة الأدبية» سؤالاً إنكارياً - فيما يبدو - فقال: **«على أي أساس تعامل النصوص الأدبية نفس المعاملة رغم اختلاف الزمان والمكان؟»**. وليست الإجابة على سؤاله بالمهمّة العسيرة؛ فالاتجاه اللغوي يقيس مفارقة لغة الأدب وانحرافها عن مألوف الاستعمال. وهذه الخاصية هي التي تجعل من اللغة لغة أدبية. وهي أيضاً خاصية لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان أو اللغة المتعينة. وإنما الذي يختلف هو نماذج المفارقة والانحراف تبعاً لاختلاف المباني والنظم الداخلية للغات. ولما كان موضوع البحث في علم اللغة هو الظاهرة اللغوية في عُمومها - وكانت مناهج البحث فيه مُزوَّدة بوسائل قادرة على معالجة أي بنية لغوية في أي لغة مهما تكن درجة اختلافها أو خصوصيتها، أصبح الاتجاه اللغوي بذلك مُرشحاً لدراسة فنيّة الأدب كائنة ما كانت العيّنات التي يفحصها، أو اللغات التي تنتمي إليها هذه العيّنات. واعْتَبِرْ مثل ذلك في الدِّراسة السيكولوجية للأدب تجد أنّ مفاهيم علم النفس الفرويدي قد جرى تطبيقها على نتاج أدباء لا يربط بينهم زمان أو مكان؛ فليست جميع الاتجاهات مما ينبغي تقييده بالزمان أو المكان.

أما ما نسب إليّ في التعليق من القول بوجوب الفصل بين الشكل والمضمون فأكاد أُقسم بمحرجات الأيمان على أن ما قُلته هو نقيض ذلك

تماماً. لقد قُلت ما نصّه: «إن من أهم إنجازات الدراسة اللغوية للنص الأدبي أنها أسهمت في دكّ فكرة الفصل بين الشكل والمضمون، والنظر إلى لغة العمل بما هي كلٌ متكامل يجري تحليله بمستويات متراتبة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية». ولا مجال لاتهامي باستبعاد المضمون من دائرة التحليل إلا إذا كانت جميع المدارس اللغوية على اتفاق في استبعادها دراسة الدلالة اللغوية، وهو ما لم يقل به أحد.

إن التحليل الدلالي هو أحد مستويات التحليل اللغوي، بل إن من المدارس من يجعله أساس التحليل، ومنها ما يجعله غاية التحليل، بيد أنه يتم - في داخل الاتجاه اللغوي - بمناهج ذات حَظٍّ من الدقة والانضباط تختلف من مدرسة إلى مدرسة. ولا ينبغي أن يُفهَم من قولنا: «إن الأدب لا يكون أدباً بما فيه من أفكار» نفي قيمة الأفكار في تقويم النص الأدبي، فلا شك أن النص الذي ترتفع فيه القيمة الفكرية والقيمة الفنية سيكون أجدر بالقبول والحظوة لدى المتلقي، لكن منهجنا هذا ليس منهجاً تقويمياً بقدر ما هو منهج تحليلي يتكفل باستكشاف الخواص اللغوية لفنية الأدب. وهذا الوصف العلمي الدقيق للغة النّص مقدمة لا بُدّ منها للتقويم الجمالي، وإلا وقع هذا التقويم في أسر الاستحسان والاستهجان بلا أساس أو مسوغ.

وأختم هذا الكلام بالعودة إلى عنوان هذا المقال لأحدد موقفي من البنيوية بوصفها منهجاً نقدياً. لقد قررت في العنوان أني لست ناقداً بنيوياً، بل ليس في نيتي أن أكون. فلماذا؟ أُبادر فأقول: إن هذا ليس عن استعلاء على ذلك الاتجاه أو زراية عليه. بيد أنه من الصّعب على من تشكّلت شخصيته العلمية في مناخ التحليل اللغوي والصوتي أن يتقبّل منهجاً ذاتياً ممعناً في

ذاتيته، وإن حاول أن يقدّم نفسه إلى النّاس في مظهر عقلاني لا شكَّ في عقلانيته. والذين قرأوا كتابي «**الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية**» ربما يلاحظون أنّي لم أشر فيه من قريب أو بعيد إلى الاتجاه البنيوي في النّقد، على الرغم من أنه - في عُرف الكثيرين - أقرب الاتجاهات النقدية إلى علم اللغة، وأقواها تأثُّراً به. وأزيد موقفي هذا إيضاحاً فأقول، وبالله التوفيق:

لقد ارتضيت في المحاضرة ما اقترحه **أوستن وارين ورينيه ويليك** من تقسيم ثنائي للاتجاهات السائدة في دراسة الأدب حين جعلاها على قسمين: أحدهما ما يدرس الأدب من الخارج (أي من منظور السيرة أو التاريخ أو الاجتماع أو الفلسفة أو علم النَّفس)، والآخر ما يدرسه من الداخل (أي من المنظور اللغوي والأسلوبي، بالإضافة إلى دراسة الأنواع الأدبية). وبيّنت أن المؤلفين مدينان بفكرة هذا التقسيم إلى دي سوسير، حين جعل علوم اللغة أيضاً على قسمين؛ علوم تدْرس اللغة من الخارج (أي في علاقتها بالثقافة والمجتمع والنَّفْس.. إلى آخر هذه العلوم)، وأُخرى تدرسها من الداخل (أي في بنيتها ونظامها الداخلي). وحين عرضت لما تتميّز به الدراسة الخارجية من خواص ذكرت على رأس خواصها أنّها دراسات تتفاوت في قيمتها العلمية، وفي وفائها بشروط البحث العلمي الجاد تفاوتاً كبيراً؛ فمنها أمثلة طيّبة للجدية والرصانة، وكثير منها قد خَفَّت مَوازينُه وبَهَتَتْ ملامحه؛ فلا ينبغي أن يُنْسَب إلى العلم بحال، وعلّلت ذلك بأن هذا النوع من الدِّراسة بطبيعته ليس له حدود أو أسوار، ومن ثم طمع فيه الهُواة وانتهكوا مُقَدّساته بلا رادع.

وأقول الآن: إن هذه المقولة التي سُقْتها تصدق من باب أَوْلَى على المحاولات النَّقدية التي اتّخذت من البنيوية منهجاً؛ ذلك لأنّ الرؤية البنيوية

ذاتية في جوهرها، وهي وإن استرشدت بمقولات فلسفية معيّنة لا تمثل آخر الأمر إلا رؤية كاتبها الخاصة لعناصر العمل الأدبي وطبيعة العلاقات والقوانين الداخلية التي تحكمها. والنقاد البنيويون يعترفون بأن البنية لا وجود لها في العمل الأدبي، وأنّها مبدأ عقلي أو رؤية فكرية يرى الناقد من خلالها العمل الذي يدرسه، ومن ثم يعترفون أيضاً بإمكان تعدُّد المباني المقترحة للعمل الواحد. وليس الخلاف بين هذه المباني خلافاً بالخطأ والصّواب، ولا فضل لرؤية بنيوية على أُخرى إلّا بالقُدرة على اقتناص العناصر الدالّة في العمل، واتّساق العلاقات المفترضة بين تلك العناصر، وديناميكيتها وقدرتها على تفسير مواطن الجمال في العمل الأدبي.

لذلك ليس من حق القارئ أن يعترض على معالجة بنيوية لناقدٍ ما، واصفاً إيّاها بالخطأ. وإنما قصاراه أن يحاول استكشاف ما في نموذج البنية المقترحة من خلل، فإذا عزّ عليه ذلك الأمر لم يكن أمامه سوى إعادة قراءة العمل المدروس ليستكشف لنفسه بنية أكثر اتّساقاً ومنطقية. وبسبب من هذه المرونة الظاهرة أصبح في وسع أي قارئ أن يكون ناقداً بنيويّاً، وإن تفاوت حظه من النجاح أو الإخفاق. وأصبحت البنيوية النقدية ساحة كبيرة اختلَط فيها العمالقة بالأقزام، والرؤوس بالأذناب؛ فليس بنادر أن تستسمن منهم ذا ورم. ومن هذا الباب هجم كثير من أدعياء العلم والفلسفة وأنصاف المثقفين على مجال الدِّراسة البنيوية الفلسفية والنقدية، ورأوا فيها «موضة» فكرية يمكنهم أن يتكلّموا عنها فيظهروا بمظهر المثقفين وواسعي الاطلاع لا في العالَم العربي وحده، بل في أوروبا نفسها؛ يقول الدكتور زكريا إبراهيم: **«ولعل أسوأ ما تعرضت له البنيوية في الأيام الأخيرة هي وَلَع الكثيرين من أدعياء العلم والفلسفة بإقحام كلمة البنية في مناسبة وفي غير مناسبة، حتى لقد أصبح في**

الكثير من الاستعمالات المعاصرة لهذه الكلمة «إيهام» أو «تعمية»، وكان فيها من «السحر» أكثر مما فيها من «علم»» (مشكلة البنية، ص ١٢). ويقول في موضع آخر: **«قد يتوافر لدى الباحث شعور ضمني بما في موضوعه من وحدة نسقية، ولكنه يظل عاجزاً عن إبراز تلك الوحدة بشكل تصوري واضح؛ ومن ثم فإن لغته البنيوية - في هذه الحالة - تخفي من مظاهر الجهالة أكثر مما تكشف من معارف حقيقية؛ نظراً لأنها تشير إلى أُفق ما يزال بالنسبة إليه (على الأقل في الوقت الحاضر) عسيراً بعيد المنال، وإن كان وجه الخطورة في الأمر أن عبارته قد توهم الآخرين بأنه قد بلغ هذا الأُفق البعيد في الواقع ونفس الأمر»** (المرجع نفسه، ص ١٨).

وإني لحريص على أن أقول إن الذنب ليس ذنب البنيوية بقدر ما هو ذنب الكثيرين ممّن تُسَوِّل لهم أنْفُسُهم أمر الهجوم على مجال دون أن تستَحْكِم أدواتهم رغبة في التعالم، والظهور بكل جديد.

أما البنيوية اللغوية فقد نَجَت من هذا الخطر بوضوح منطلقاتها المنهجية، وتميّز مدارسها واتجاهاتها، وانضباط وسائلها التحليلية في جميع مستوياتها، وقد بلغ الانضباط غاية شأوه في علم الأصوات. ولا تزال علوم الدلالة اللغوية تُجاهد في سبيل الوصول إليه، قاطعة في هذه السبيل أشواطاً بعيدة.

نعم! إلى مثل هذه المعالجة اللغوية أدعو، ومن أجل إرساء مفاهيمها كانت محاضرتي. لكن دعوتي هذه موجهة بطبيعة الحالى إلى المختصّين بدراسة اللغة، فأولئك وحدهم هم القادرون عليها. أما الهُواة فلا طاقة لهم بأعباء المناهج المنضبطة وتكاليفها.

أما ما ورد ببعض التعليقات من تُهم صِيغَت في عبارات من مثل قول بعضهم: **«محاولة التعتيم على دراسة بعض القصائد»** و**«الوقوع في فخ**

الجاهزية»، و **«الانعكاس غير الميكانيكي لموسيقا العصر داخل الشاعر»** فأعترف بأني لم أفهمها. بَيْدَ أَنَّها قد زادتني يقيناً بسلامة ما أدعو إليه؛ من ضرورة الانضباط في المعايير، وتحديد المصطلح، وترشيد استخدامه؛ فلغة العلم ما كانت يوماً لتتَّسِعَ لمثل هذه الهلامية في التعبير؛ تلك التي تُوْهِمُ ولا تبين، والتي هي بلغة التعاويذ والطلاسم أشبه منها بِلغَة أهل العلم وسدنة المعرفة الحَقَّة.

* * *

دون اللَّوم وفوق العتاب

تعليق على بحث
للأستاذ الدكتور ناصر سعد الرشيد

إضاءة:

نشرت الدورية النقدية الرصينة «**علامات**» التي يصدرها نادي جدّة الأدبي في الجزء الثاني منها بحثاً للأستاذ الدكتور **ناصر سعد الرشيد** عنوانه: «**لامية ابن أبي الصلت وعاطفة الأبوة: قراءة أسلوبية إشارية في هذه العاطفة**».

فكان هذا التعقيب الذي نشر في الجزء الثالث من المجلد الأول من «**علامات**» مارس ١٩٩٢.

* * *

١ - أحسب أني لست بواحد ولا أول؛ إذ أكتب إليكم محتفياً ما تنهض به «**علامات**» من أمانة حيال النص الأدبي؛ بعد أن تفرق دمه في القبائل، وتشاكس فيه الشركاء، وتناوشته حراب قوم ما قدّروه حق قدره؛ بما هو مظهر من أعقد مظاهر الإبداع، وأشدّها التحاماً بالكينونة البشرية وعبارة عنها.

ولأن ما بين «العلامات» وقارئها هو عروة وثقى جديرة بالحياطة والرعاية من كليهما حتى لا يكون لها بإذن الله انفصام - كانت هذه الأوراق التي أخطها إليكم، لا رغبة - عَلِمَ الله - إلى مراء أو جدل، بل قياماً بما أحسبه واجباً يأثم تاركه بتركه مع القُدرة عليه.

أقول قولي هذا، وقد فرغت من قراءة ما جاء بالجزء الثاني من حديث عن «**لامية ابن أبي الصّلت وعاطفة الأبوة**»، وما نعته كاتبه الأستاذ الدكتور ناصر سعد الرشيد بأنه «**قراءة أسلوبية إشارية في هذه العاطفة**» (ص ص ٤٥ - ٦٢). ولم يكن بُدٌّ من الكتابة إلى القائمين على أمر هذا الكتاب بحديث هو - كما أوردته في صدر الكلام-: **دون اللّوم وفوق العتاب**. فأمّا أنه دون اللّوم فلأنهم مجتهدون، والمجتهد مأجور على حالَيْه من خطأ أو صواب، وأما إنه فوق العتاب فلأني أظنّهم قد ترخّصوا كثيراً حين عمدوا إلى هذه الدراسة فنشروها أو حشروها في سياق غير سياقها، فنبا بها المقام. ومن عجب أن كلمة «**البدء**» التي تصدّرت هذا الجزء قد أبانت

عن فهم محدد لماهية النقد ووظيفته ومكانه من علوم الإنسان - لكن هيئة التحرير الموقرة قد خالفت عن هذا الفهم فيما تخيَّرت؛ ومن ثم يكون العتاب أو ما فوق العتاب لزاماً.

ولقد نعلم أن البرهان على ما سُقْناه ربما يكون من الفضول الذي يحسن ألا نشغل به حيّزاً، أو نقتطع من أجل الإبانة عنه زماناً. وقديماً قال الشاعر الحكيم:

وليس يصحُّ في الأفهام شيء إذا احتاجَ النَّهارُ إلى دَليل

بيد أن مطلق الإقدام على كتابة مثل هذه الدراسة، ومُطلق تَلَقّيها بالقبول للنشر - يعني أن كثيراً من البدهيات المنهجية لا تزال في حاجة إلى فضل بيان وإثبات، وأن عمراً غالياً قد تفلّت من المشتغلين بهذا العلم في غير طائل ولا جدوى، ومن ثم حق علينا أن نسوق صدد هذا الأمر عدداً من الملاحظ.

٢ - وأول ما نودُّ الإلماح إليه أن العنوان الذي هو دليل القارئ إلى هذه الدراسة هو عنوان مشكل. لقد جاء العنوان على هذا النحو: **«لاميّة ابن أبي الصلت وعاطفة الأبوة. قراءة أسلوبية إشارية في هذه العاطفة»**. ولسنا ندري كيف يمكن أن تكون قراءة في عاطفة، ولا كيف يمكن - بقياس الأَوْلى - أن تتعلّق قراءة أسلوبية بعاطفة، ولا كيف تتّصف قراءة بأنها إشارية. أثرانا ما زلنا بحاجة إلى أن نُقَرِّر أن القراءة لا تتعلّق إلا بنص، وأن الدرس الأسلوبي لا يتسلّط بالأصالة على مضمون، ولا يتّجه إلى عاطفة. وإذا كان الباحث قد جهد ليَرْصُدَ ظواهر هي مما يقع في حاقّ مجال الدّرس الأسلوبي، وهي ضمير الخطاب والتقديم والتأخير والأفعال واسم الموصول والتوكيد والحال والاعتراض وما سَمّاه عدم ذكر الابن - فكيف به لم يتحرَّ نقطة

البدء الصحيحة؟ ولِمَ صاغ العنوان على هذا النحو الذي تختلط فيه المُنطَلقات والغايات والوسائل ليصدِّر به دراسة في صفحات معدودات تُعالِجُ ثمانية من الأبيات؟.

٣ - ويَصُوغ الباحث الغاية التي انتصب لتحقيقها بقوله: «**إن هدفي من هذه القراءة تتبع الأساليب والإشارات التي تحملها القصيدة في التأكيد على قوة العاطفة عند أمية بوصفه أباً**» (ص ٤٧). وهذه - في ظَنّنَا - غاية نحيفة لا تستحق بذاتها أن تكون هدفاً لدرس نقدي رصين، بَلْهَ أن تكون هدفاً لدرس أسلوبي. فهل قوة العاطفة عند أمية الأب في حاجة إلى إثبات؟. وهبها كانت كذلك أو لم تكن فما عسى أن يكون لذلك من جدوى في أدبية النص وفاعليته.

٤ - وظاهرة الذرية التفتيتية - وهي الخاصة المائزة للبحث - كافية بذاتها لقطع العلائق وانفكاك الجهة بينه وبين المبحث الأسلوبي قولاً واحداً. فالبحث يعتمد للدراسة تفاريق وأشتاتاً صرفية ونحوية يُوردها كيفما اتّفق له؛ فلا مُسَوِّغ ظاهراً للاختيار، ولا نَسق رابطاً يُهيمن على ما بينهما من علائق، ولا تراتبية تنتظم سِلْكها على أساس من الضرورة أو الاحتمال. بل إن المتوالية لتختل فلا يجتمع فيها النظير إلى النظير؛ ألا ترى إلى إيراده في صدر الكلام حديثاً عن الأفعال، يقطعه بحديث عن الموصول والتوكيد والحال والاعتراض، ثم هو يعودُ بعد ذلك إلى الحديث عن الفعل المعتلّ، وكأن الفعل المعتلّ ليس من الأفعال في شيء. وافتقاد النسقية والتراتبية يجعل من التفاريق المختارة ركاماً لا نظاماً. وحسبك بذلك نقضاً لجوهر الدرس الأسلوبي خلافاً لما يدّعيه العنوان.

٥ - لقد أراد الباحث لكلامه أن يكون درساً أسلوبيّاً. ولكن الدّرس الأسلوبي شَموسٌ زَبون. ولا يكفي فيه أن يتصيّد المرء نكتة من هنا وطرفة من هناك فإذا هو باحث أسلوبي. بل إن تحييز الدّراسة في المباحث البلاغية أمر فيه نظر. وقد ذهب به التمحل في التعليل إلى مدى يتجاوز حدود البلاغة والأسلوبية إلى الطرف الباعثة على الابتسام، حتى إنه ليرى أن «**استخدام الأفعال المعتلة بهذه الكثرة** (قلت: ولا ندري أي كثرة يعني، إذ توسع فجعل الصحيح المهموز والمضعف من المعتل) - يرى أن هذا الاستخدام - **يحمل دلالة على أن لاعتلال قلب هذا الأب من عقوق ابنه وعدم برّه به أثراً في مجيء هذه الأفعال المعتلّة لتعكس في اعتلالها اللُّغوي الشّاعر في اعتلاله النفسي**». ثم إن الباحث «**يفرع على ذلك كثرة مجيء الفعل الأجوف في المواقف التي يشتد فيها تأزّم الشاعر، ومجيء الأفعال ذات الاعتلال في الأول، أو في الآخر في المواقف التي يرتخي فيها تأزّم الشاعر قليلاً**»، والباحث يرجو أيضاً «**أن تكون دلالة الفعل الأجوف اللُّغوية على حالة الشاعر النَّفسية أظهر من دلالات أي فعل آخر معتل**». قلت: وفي كل ما سبق خَلْطٌ بين دلالة الصيغ والدلالة المعجمية، وحمل للآخرة على الأُولَى مبناه على التَّوَهُّم، وهو خَلْطٌ لا يُرجى له دفع أو جلاء.

والباحث بذلك جعل للشاعر مواقف بعدد ما في النص من أفعال معتلّة؛ فاشتملت الأبيات الثمانية على عشرة مواقف؛ تأزّم الشاعر فيها حيناً وارتخى تأزُّمه حيناً. واعتصم الباحث بالتسمية الاصطلاحية لحروف العلّة لكي يقدم لنا هذه النكتة، وطوى كشحاً عن تسميات اصطلاحية أخرى لها مثل «**حروف اللين**». ترى هل كان للتحليل أن يختلف باعتبار هذه التسمية الأخيرة؟. وهل سهلٌ أن يجتمع التأزُّم بدرجاته المختلفة مع اللِّين؟ أم أن أمية الذي

شامٌ أهل الكتاب قد تكهَّن فعَلِمَ بظهر الغيب أن ستكون لتلك الحروف تسميتان فانحاز إلى إحداهما فيما صاغ من قصيد؟.

٦ - وقد أُهدرت خصوصية السِّمَة الأسلوبية فيما سبق من تحليل؛ فلا يكون المتغيّر اللغوي سِمَة أسلوبية حتى يتحقّق له من الشُّيوع ما يصبح به سِمة مائزة للنص. أما في البحث فقد اعتبر **«الاعتراض»** بمثال واحد، وترددت ألقاب **«الكثرة والقلّة»** وصفاً لظواهر في أبيات ثمانية لا تحتمل نعتاً بكثرة ولا قلّة. وغاب في الكلام أي تأصيل أسلوبي ذي بال. وكذلك نَجد الباحث يُسرف على نفسه وعلى القارئ إسرافاً شديداً في التكثُّر بمصطلحات الأسلوبية والإشارية والدَّلالة الضمنية والإسقاطية، ويجعل من **«الدلالي»** قسيماً **«للغوي»**. فزعزع بذلك استقرار المصطلحات في لغة العلم، ونفى عنها القصد في العبارة، والدِّقّة في الاصطلاح، والصَّرامة في المنهج.

ويتَّصل بذلك ما جعله الباحث خاتمة لبحثه، وهو ما عنون له بقوله **«أسلوب القصيدة»** وجاء في بِضعة أسطر هكذا، وكأنّ جميع ما سبق له ذكره واقع خارج الدَّرس الأسلوبي، مع أنه عالمنا منذ البدء بأنّها قراءة أسلوبية. وإذن ففيم كان القارئ من قبل؟ وهل قصارانا من دراسة الأسلوب في القصيدة أن يقال إنها تمتاز **«بسلامة الأسلوب»** وبأن فحوى القصيدة وهدفها **«لا يتطلّب جزالة وغرابة»**؟

٧ - هذا؛ ولو أن هذا البحث اتَّخَذَ له عنواناً متواضعاً، وخلا من ألقاب الأسلوبية والإشارية والإسقاطية وغيرها، وتنزَّه عن التكلُّف لما لا يحسن، وعن اللهاث وراء ظاهر من الحداثة ما له فيها من خلاق - نقول: لو أن ذلك كان، وأسكن في سياق بلاغي مدرسي يحتفي بالشاهد والمثال والنكتة - لما كان بأس، ولساغ مورده في هذه الحدود لا يتعدّاها. أما أن

يعد مثله في باب النقد من «العلامات»، فهيهات.

أقول قولي هذا، وأعتذر من صراحة قد تبدو قاسية بادي النظر. غير أنه لا حياء في علم كما أنه لا حياء في دِين. لقد بدا لي أن نشر مثل هذه الأبحاث في سياق التحديث هو أول الوهن، وأن السكوت عنها طريق إلى استفحالها حتى ينتقض على الباحثين والقُرّاء والقائمين على أمر «العلامات» غايتهم من هذا المشروع العلمي الجاد المستنير. إن تقبّل هذا الكلام في مثل هذا السياق بمنطق المجاملة والتسهُّل لا يتم في الغالب إلا عن تمحل وتأول. وإذا كان التأول لا يكون إلا عن تعلل، وكان التعلل مفضياً لا محالة إلى التحلل - فإن أخشى ما نخشاه ونحن في مستهلّ الطريق أن تنشعب بنا السُّبُل فتفرق بنا عن سبيل التنوير والتحديث، وأن تنقطع الأسباب بين ما نحن فيه وبين المقصد الأول.

ولعلّ في إخلاص النية شافعاً لي في هذا الحديث الصريح الذي أردت له أن يكون دون اللّوم وفوق العِتاب.

* * *

وهل هناك مكان لنقد غير لغوي؟

إضاءة:

شارك صاحب الكتاب بهذه الورقة البحثية في الندوة الدولية للنقد الأدبي التي أقامتها كلية الآداب - جامعة عين شمس، بإشراف العالِم الجليل الأستاذ الدكتور **عز الدين إسماعيل**. (وكان عنوان الندوة **«النقد الأدبي في منعطف القرن»**. (٢٠ - ٢٤ أكتوبر ١٩٩٧).

وقد جاءت الورقة البحثية ردّاً على أحد الأسئلة المطروحة في محاور الندوة هو: **هل هناك مكان للنقد اللغوي؟** فكان الرد جنوحاً بالمخالفة إلى نقيض السؤال.

وقد نشرت الورقة أول مرة ضمن أعمال الندوة عام ١٩٩٧.

* * *

٠/ ٠ فاتحة

أريد لهذه الندوة الجادة المستنيرة أن تلتئم للمثاقفة حول قضايا **«النقد الأدبي في منعطف القرن»**. وفي العنوان المقترح تقييد للزمان وإطلاق للمكان؛ فأما تقييد الزمان فإن له وجهاً؛ إذ إن استدارة القرن سانحة فاذّة لا تتكرر في حياة فرد على الظنّ الغالب؛ ومن ثم وجب فيها المكث والتلبث لتقويم الواقع واستشراف المتوقع. وأما إطلاق المكان فأمرٌ حريّ بالمراجعة، وعسى أن يكون المقصود بالعنوان هو **«نقدنا الأدبي في منعطف القرن»**؛ فالهمّ هو همّ ثقافتنا ومؤسساتنا الأكاديمية العربية في المقام الأول. واعتبارُ المكان يوشك أن يكشف عن صورة مرتبكة الملامح، متداخلة القسمات، حيث تشدنا الجواذب إلى الماضي بكل مُغار الفتل، وتلفُّنا حركة التاريخ الدائبة بسوَّاق حُطَم، يدفعنا إلى سُبُل متخالفة يقطع بعضها على بعض، وتلتبس فيها الجادة المستقيمة بِبُنَيَّات الطريق ومَطاوِيه.

وها نحن أولاء في منعطف القرن نواجه تساؤلاً تطرحه علينا محاور هذه الندوة يقول: **«هل هناك مكان للنقد اللغوي؟»** وإذا قيَّدنا السؤال بِقَيد الزّمان والمكان وجدناه لا يستخرج مِنّا إلا جواباً واحداً، لا يتحكّم فيه احتمال، ولا يتسلّط عليه تجويز، وهو جواب نَصُوغه من جانبنا أيضاً في صورة سؤال تعوزه البراءة فنقول: **«وهل هناك مكان لنقد غير لغويّ؟!»**. ولقد جعلنا من هذا **«السؤال - الجواب»** عنواناً يتصدَّر هذه الكلمة لنعالج من خلاله المشكل المستعلن للعلاقات الشابكة بين هذين المجالين المعرفيين في مقاربة النص الأدبي، ولندلل بما في مستطاعنا من البراهين على أهمية قيام الدّرس النقدي على قاعدة معرفية عميقة باللسانيات وتقنيات التحليل الأسلوبية المنضبطة، وهذا هو ما سنحاوله فيما يلي من حديث.

١/ ٠ «اللغوي» و«اللساني»: مهاد مصطلحي

أطبق جمهور العلماء على أن اللسانيات عامة وعلم الصوتيات خاصة هما أول العلوم الإنسانية دخولاً إلى فردوس العلوم المنضبطة، ومن ثم يتلقى المشتغلون بهما - في أوائل ما يتلقونه من دروس أنَّ فحص المصطلحات وتحرير التصوُّرات، وإعمالها بمفهوم مطّرد لا يعرف التفاوت هي شروط لإضفاء صفة «العلمية» على أي معالجة تقارب ظاهرات الإنسان والعالم. وهذا الأمر موجب لفحص كلمة «لغوي؟»، حيث سيقت في غير سياق محدد. وأبدأ فأقدّم تعريفين أُمَيّز بهما صفة «اللغوي» من صفة «اللساني». وهذان التعريفان هما سهمة مني لا على جهة الإلزام بمقتضاهما، ولكن لإقامة المناقشة والاستدلال في مقامنا هذا على أساس مستبين.

فلتكن كلمة «اللغوي» - على سبيل الإجراء - صفة لكل نشاط أو عالم يُعالج اللغة وقضاياها في مرحلة ما قبل نشأة اللسانيات المعاصرة التي عرفت طريقها إلى النشأة والاستقلال مع مطالع هذا القرن، وهي صفة تشمل المنجز العلمي الذي أسهم به سلفنا من علماء العربية في مسيرة الفكر اللغوي، ولندخر كلمة «لساني» لتكون علماً على كل عالم أو نشاط ينتمي بالفلسفة والتأسيس النظري وتقنيات التحليل إلى أي مدرسة من المدارس العلمية التي تصدَّت للغة وقضاياها في القرن العشرين وما يتلوه.

وإذا استحضرنا هذا التمييز الذي اقترحناه بين مصطلحي «لغوي» و«لساني» وعرضنا عليه «السؤال - السؤال»: «هل هناك مكان للنقد اللغوي؟» وجدنا أن كلمة «لغوي» لا يخلو المقصود بها من إحدى دلالات ثلاث:

أ) أنها وصف للنشاط العلمي السابق على ظهور المدارس المعاصرة، وبذا يكون لها المفهوم نفسه الذي اقترحته هذه الورقة لكلمة «**لغوي**».

ب) أنها وصف للنشاط العلمي المعاصر فتكون مصطلحاً مكافئاً للمصطلح: «**لساني**».

جـ) أنها وصف يعمُّ كُلّ نشاط علمي دَارَسَ به العلماء اللغة في القديم والحديث.

وبأي الدلالات الثلاث اعتبرت كلمة «**لغوي**» في «**السؤال - السؤال**»: «**هل هناك مكان للنقد اللغوي؟**» وجدتَ الأمر حقيقاً بأن يكون الرَّدّ عليه هو «**السؤال - الجواب**»: «**وهل هناك مكان لنقد غير لغوي؟!**». وفيما يلي إيضاح وبيان.

٢/ ٠ فحص الاحتمال الأول: حمل «النقد اللغوي» على معنى «التراثي»

على الدلالة الأولى نفترض أن يكون المقصود بكلمة «**لغوي**» في «**السؤال - السؤال**» منصرفاً إلى المعالجة التراثية لقضايا اللغة. ويقيننا أن هذا «**السؤال - السؤال**»: «**هل هناك مكان للنقد اللغوي؟**» لا يمكن أن يتسلط على الماضي الذي كان؛ فهو مصروف - إذن - إلى حاضر العلم. أما الدرس التراثي فيُعلّمنا تضافُرَ ما هو نحوي وصرفي ومعجمي ونقدي وبلاغي في منظومة واحدة متساندة على معالجة النّص الأدبي. وكل أُولئك معلوم من تاريخ هذه العلوم بالضرورة، فلا حاجة بنا إلى المنطق والاستدلال لإقامة الدليل عليه.

وتفضي بنا هذه الحقيقة إلى فهم المقصود «**بالسؤال - السؤال**» على نحو آخر؛ بأن يكون المُراد به هو: «**هل هناك مكان لفحص النّص الأدبي الآن**

باستخدام المنهجية التراثية وطُرُق التحليل التي سادت في عصر ما قبل اللسانيات الحديثة؟». ولا رَيْبَ أن صياغة التساؤل على هذا النحو واردة. وجَوابنا عليها هو أن اللسانيات المعاصرة لم تنجم من الأرض ولم تهبط من السماء، بل هي الحوار الآني مع الميراث التأمُّلي الذي مارسه العقل البشري مع ظاهرة اللغة منذ فجر الحضارة الإنسانية إلى يوم النّاس هذا؛ ومن ثم فهي الوريث الشرعي لهذا التراث؛ تعمل فيه بالنّقد والنقض والتأويل والتوظيف. وليس في قدرة متعامل مع هذا التراث أن يتجاوز منجزات اللّسانيات المعاصرة، وإلا كان عمله في هذا الباب من قبيل عمل الحالبة الخرقاء التي يُحَدِّثنا عنها المثل العربي القديم بقوله: **«شَخْبٌ في الإناء وشَخْبٌ في الأرض»**: بهذا يرجع الأمر كلّه من جديد إلى اللسانيات المعاصرة، وإن كان إعمال المقولات اللغوية التراثية الصُرف في النّقد لم يتوار بالحجاب حتى عند أعلام النّقد المعاصر **كالعقّاد والرافعي وطه حسين** وغيرهم على تشاكس ما بينهم في التكوين والمنطلقات والمذاهب. وتنجرُّ هذه المقولة أيضاً على ما كان يسمّيه **محمد مندور** - على جهة التنقص حيناً والزراية أحياناً - **«النقد الفقهي»**، وعنى به النّقد المعياري الذي يحتفي بإعمال قواعد التصويب والتغليط التي استظهرها علماء اللغة والنحو من تأملهم لكلام العرب؛ فحتى هذا اللون من النقد كان لأعلام النهضة النقدية - ومن بينهم مندور نفسه - منه نصيب موفور.

وأيّاً ما كان المقصود بفحوى **«السؤال - السؤال»** فإن النقد **«اللغوي»** على الدلالة الأُوْلَى قد شغل مكاناً في النّقد الأدبي المعاصر لا يسهل الإغماض فيه أو الإغماض عنه، كما أنه حاضر لا محالة من خلال تحوّلاته وإعادة اكتشاف مقولاته وتقنياته وتأويلها وتوظيفها من خلال اللّسانيات المعاصرة.

٣/ ٠ فحص الاحتمال الثاني: حمل «النقد اللغوي» على معنى «النقد اللساني»

نأتي الآن إلى فحص الاحتمال الثاني، وهو أن يكون المُراد بمصطلح **«اللغوي»** في **«السؤال - السؤال»** ما اصطلحنا على تسميته في هذه الورقة **«باللساني»** ويشمل - على ما سبق ذكره - كل نشاط بحثي معرفي ينتمي إلى المرحلة المعاصرة من الفكر اللغوي أي **«اللسانيات»**؛ بما هي علم عرف طريقه إلى الكينونة الأكاديمية مع مطالع القرن، وانشعبت مدارسه واتجاهاته على جامع يجمعها من التزام لمواصفات المنهج العلمي ومواصفاته، ولمنظومة من العقائد العلمية التي لمّا يرد عليها التغيّر والحُؤول.

ونقول: لئن كان هذا هو المقصود بالسؤال - السؤال فإن في الأمر كلاماً نسوقه - إن شاء الله - فيما يلي على سُنّة الإيجاز المبين.

كُلُّنا يعلم ما عليه النَّص الأدبي من طبيعة ذات خصوصة فاذَّة؛ إذ تتقاطع في مجراه الدافق المضطرب روافد فردية واجتماعية ونفسية وأيديولوجية ولغوية وآنيّة وزمانية، كما أن علائقه الباطنة والظّاهرة بمجمل السِّياق الثقافي للأمة ماضياً وحاضراً تتشاجن ويتشقّق بعضها من بعض. وإذن، لا جَرَم كان المشتغلون بهمِّ النَّص الأدبي طرائق قِدداً بإزاء ما يتّبنونه من فلسفات ومداخل لمقاربته وتأويله، وكان تراكب مستويات النّص واشتباك علائقه في داخل النص وبعالم النص هو سند الحجية في تعدد المداخل وتخالفها. وما بنا الآن أن نعرض لهذه المداخل بالتقويم والنقد من المنظور اللساني، وإن كان مجال القول في هذا الشأن ذا سعة. بَيْدَ أَنَّ هذا التَّعَدُّد والتخالف - وإن عُدَّ في جانب منه مظهراً لِثَراء المعالجة - قد أدخل الضيم على رصانة النقد بما هو علم، وجعل من أرضه نهباً مقسّماً كإرث

الرجل المريض؛ فأصبح خادماً لكل علم، وغابت عنه الاستراتيجية المعرفية التي يمتاز بها علم من علم، وتتحدّد على أساس منها مجالات التداخل والتجاذُب بين التخصصات العلمية. ومن قَاسَ التعدُّد والتخالف في مجال النَّقد بما عليه العلوم اللِّسانية من تنوع إلى لسانيات نفسية واجتماعية وتاريخية وغير ذلك من فروع الدوحة اللسانية فقد أفسد القياس؛ إذ بين الأمرين من وجوه المبَاينة ما لا يسع أحداً إغفاله.

وأعود الآن إلى **«السؤال - السؤال»: «هل هناك مكان للنقد اللغوي؟»** - على افتراض بأن المقصود هنا هو **«النقد اللساني»** - فأقول: إن علم الأسلوب وأَجرومية النَّص هما أَبرز الإسهامات اللِّسانية في مجال نقد النَّص الأدبي، وإن كانا لا يستغرقان كل عطائها في هذا المجال. وسواء عَدَدْنا علم الأسلوب شُعبةً من اللِّسانيات العامّة تعالج صنفاً بعينه من الكلام أو النصوص، ذا مواصفات خاصة على قول بعض العُلماء، أو عَدَدْناه علماً قائماً بِرَأْسه مُوازياً للِّسانيات العامّة على قول آخرين فإن علم الأسلوب يظلُّ إسهاماً لسانياً متميّزاً ومُنضَبِطاً في تقديم حَلٍّ علميٍّ لجوانب ذات خطر في المشكل النقدي.

ولقد عرضنا في غير هذا المَقام غير مرّة بالتنظير والتطبيق لبعض الكيفيات والمجالات التي يحتلُّ بها علم الأسلوب مكانه في سياق النَّقد اللِّساني، فلا حاجة بنا هنا إلى الإعادة، وفصَّلنا القول في عطائه الحاصل والمُرْتَقَب للنقد الأدبي على جهة العموم. بَيْدَ أَنَّ هذا العلم على شرفه لم يحظ لدى جمهرة النُّقاد بالرِّضا؛ وكان أوفَر فروعه حظّاً من الهجوم الدرس الأسلوبي الإحصائي، وأشهد - وقد صرفت من عمري المعرفي قَدْراً صالحاً إلى هذا الباب من العلم - أني كنت أشدَّ الناس حِفاية بما أُثير من وجوه

الاعتراض والتساؤل، ولكنّي وجدتُ أكثرها غارِزاً في الشُّبْهَة، مُجافياً للريث والتلبث؛ فمن أرباب الهجوم من يُعْرض عن الأسلوبيات الإحصائية قولاً واحداً، ومنهم من يجعل لها من ميراث النقد نصيب من حضر القسمة من أُوْلِي القُرْبى واليَتامى والمساكين. ثم إنّنا رَأَيْنا جِبِلاّ كثيراً من شباب الباحثين يَنْسِلُون من كل حَدَب إلى وادي الأسلوبيات الإحصائية، طمعاً في شارة الجدّة، فإذا هُم يَخْلِطون العَدّ بالإحصاء، ويُخْطِئون في أوليات المسائل، ويأتون بشيء هو - على حدّ قول **العقّاد** - كثمار الخرُّوب: «**قنطار من خشب ودِرْهَمٌ من سُكّر**»، ويتقدَّم نَفَرٌ منهم بهذا كلّه للدَّرَجَات العلمية فيُجازُون:

وكُنّا نَسْتَطِبُّ إذا مَرِضْنا ... فَصارَ سَقامُنا بِيَدِ الطّبيبِ

والحقُّ أن الدَّرس الأسلوبي النّاهض على قاعدة صُلبة من التَّخصص اللّساني الدقيق لمّا يجِد طريقه للتأثير الفاعل في أكثر البيئات الأكاديمية العربية، وليس بشيء في هذا الباب أن يَعْمَدَ أرباب الهجوم إلى الدَّرس الأسلوبي فيتقاضونه الإجابة على كُل سُؤالات النَّقد على نحو يشفي النَّفْسَ ويُبْرِئُ السَّقام، وإلا كان عَسِيًّا بالإعراض، وأنّى لِعلم أو لطائفة من العُلوم أن تفي بهذا كلّه والريحُ رخاء، فما بالك واللّسانيات العربية ما زالت بعد أكثر من نصف قرن تنظر إلى حركة هذا العلم النّاهضة المتدافعة في بلاد الغرب مسبوهة مشدوهة، وكأنّها في مَعْمَعان التَّقدُّم كالخردلة بين شِقَّيْ رحى؛ لا الطحن ينالُها، ولا سلامتُها يُعتَدُّ بها.

والدَّرس الأسلوبي أيضاً ليس مُرادفاً وطبقاً للنقد اللّساني ولكنه شُعْبَة منه، بينهما مطلق العموم والخصوص؛ ذلك أنه يتَّسع للنَّقد الثقافي الذي قوامه نقد

الثقافة في اللغة وباللغة. وهو باب من العلم يُمارسه اللّسانيون على نحو يُخالف ما عليه مُمَارِسُوه من النُّقّاد. وفَرْق ما بينهما هو الفَرْق بين مزاج يُعْمل تقنياته البحثية المنضبطة، ويُحَرّر منظومته المصطلحية، ويعتدّ بالاستقراء والاستدلال، ومزاج آخر تنزعه نوازع الحرية والتمرُّد على صرامة المنهج ويعتدّ بالحدس والموهبة الفردية، حتى أنّ منهم من تطوّع له نَفْسُه أن يقول إن النّقد إبداع على إبداع، وهو قول ضرب فيه الحق بالباطل، ولعمريْ لئن أخذ القول على إطلاقه كما يفعلون لما انبغى للنقد أن يجد له بين علوم الإنسان مكاناً يجعل منه مجالاً معرفيّاً أكاديميّاً مُتخصّصاً؛ ذلك أن من المحالات المعرفية أن يدرس فَنّ بفَنّ؛ إذ يفضي ذلك ببديهة العقل إلى الدّور والتّسلسُل، وبين هاتين الممارستين من البُعد ما يُشبه أن يكون كمال انقطاع، وفيهما يصدق حديث الشاعر في الشاهد النحوي الشهير:

نَحْنُ بما عندنا، وأنت بما عِنْـــــــدك رَاضٍ، والأمـرُ مُخْتَلِفُ

وأما أَجْرُوميّة النّص (أو لِسانيات النّص) فباب من العلم اللّساني يُغَيّبُ وراءَه عالَماً مجهولاً لأكثر اللّسانيين والنُّقّاد من أهل العربية. ولقد طرقه بعضهم على درجات متباينة من الاستحياء، وعالَج بعضهم تطبيقه بدرجات مُتفاوتة من الأَصالة. ولكن مجالات النظر والبحث فيه لا تزال تنتظر من يَسْتَكْشِف خصائص النّصّيّة في العمل الأدبي، ويُعيدُ مُقاربة النحو العربي من هذه الوِجْهة العذراء، ليصبح النحو أداة فاعلة وكاشفة في دراسة النّصّ الأدبي.

وتبقى ذِروَة النقد اللّساني وَسَنَامَهُ فيما تطرحه المدارس والمذاهب اللّسانية على اختلافها من تصوّرات وتقنيات مُحْكَمَة لتحليل الكلام سواء

على مستوى الجملة أو النّصّ، وسواء من حيث البنى: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، أو من حيث الوظائف الاجتماعية والاستعمالية. وتعتضد اللّسانيات في ذلك بعلوم السيميائية والتأويلية والمقاماتية (البراجماتية). ولقد حَمَلَ العربيةَ أبناؤها بما هم عليه من الوكال والهوينا على الرضا بنصيب أم الحُلَيْس في الشاهد النحوي المعروف، تلك التي ترضى من اللّحم بعظم الرقبة. ولعلّه مما يبخعُ النَّفْسَ على آثار هذا الحديث أسفاً أن سُهمة الجامعة العبرية في هذا الباب وغيره طيبة ملحوظة، على حين فرطت أكثر جامعات العرب في جنب لسانها وثقافتها إلا أشتاتاً وتفاريق من الأبحاث الجادّة لا تنهض بها حُجّة، ولا تنتقض بها الكليات المُطّردة.

ولعلّنا إذا اعتبرنا ما سبق ثم رجعنا إلى **«السؤال - السؤال» «هل هناك مكان للنقد اللغوي؟»** وجدنا فيما أوردناه جواباً وأيَّ جواب.

٤/ ٠ النّقد اللّساني والنقد المُتَأَلْسِن

أقترح في هذا المَطْلَب من ورقتي هذه ضرورة فَرز النّقد اللّساني الذي أَسْلَفْت الحديثَ عن بعض ضُرُوبه ومقوّماته وما أُسَمّيه اجتهاداً **«النّقد المتألسن»**. وقبل أن أمضي في استبانة أوجه التمييز بينهما أودُّ أن أعرض بإيجاز لتجربة خاصّة في هذا المقام؛ فمنذ خمس عشرة سنة ألقيتُ مُحاضرة على طائفة من المُثَقّفين وأهل الأدب في **نادي جدّة الأدبي** كان عنوانها: **«الاتجاه اللُّغوي في النّقد الحديث»** (حاشية: أعني **«الاتجاه اللّساني»** ولم يكن أمر المصطلح قد بَلَغَ قراره عندي آنذاك). وقد خَرَجَ يومها بعضُ فضلاء المُعَلّقين ينسبون اتجاه المحاضرة وصاحبها إلى النّقْد

البِنْيَوي. وكان لا بُدَّ حينئذٍ من إيضاح وبيان، قلت فيه: **«لست ناقداً بنيوياً ولا في نيتي أن أكون»** (صحيفة **«المدينة»** السعودية في ٧/ ٤/ ١٩٨٢. وقد ضمنته هذا الكتاب في المثاقفة الأولى). وأَبَنْت ثَمَّة بُعد ما بين البنيوية في اللِّسانيات والبنيوية في النَّقد، وزِدْتُ موقفي من البنيوية النقدية وضوحاً بقولي: إن الرؤية البنيوية في النقد ذاتية في جوهرها حتى وإن تدثَّرت بطيلسان العلمية. وجَمْهرة النُّقاد البنيويين يقرّون بأن البنية لا وجود متعيناً لها في العمل، ولكنها مبدأ أو تصوُّر عقلي لعناصر العمل والعلاقات المهيمنة على دينامية التفاعل بين هذه العناصر، ومِنْ ثَمَّ يعترفون بإمكان تعدُّد الرؤى البنيوية للعمل الواحد، وليس الخلاف بينها حال تعدّدها خلافاً بالخطأ والصّواب؛ إذ لا فضل لإحداهما على سائرها إلا بقدرتها على الإقناع والتفسير. لذلك كلّه أصبحت البنيوية - كما قلت في ذلك نصّاً-: **«ساحة كبيرة اختلط فيها العمالقة بالأقزام والرؤوس بالأذناب، فليس بنادر أن تَسْتَسْمن منهم ذا ورم»**.

كان هذا البيان منذ خمس عشرة سنة، وقد صَدَرت فيه عن انتمائي المعرفي والمنهجي إلى البحث اللِّساني. ومن هنا كان عجباً لي أن من نُقادِنا الأفذاذ من لا يزال واقفاً من المُقاربات اللِّسانية والأسلوبية والبنيوية وما بعد البنيوية موقفاً واحداً هو المعارضة بإطلاق، وإذا قبل بعضهم على كراهة أن يفسح للدَّرس الأسلوبي مكاناً متواضعاً في ساحة النقد فإنما هو عنده من باب القبول بأحسن الأَقْبَحَيْن. أما سند المعارضة فقائم على الجمع بين علوم اللِّسان، وهذه النظريات النقدية في قرن واحد، والقول بأنها صِيْغَت في بيئات وظروف حضارية مُباينة كل المباينة لِمَا نحن عليه، وبأن الحاطبين في حبالها ينقلونها إلى ثقافتنا غريبة الوجه واللِّسان ويجعلون من النَّصّ العربي قُرباناً يسترضون به هذه الصرعات المتلاحقة في بلاد الغرب.

وإذا كانت هذه المُقدّمات قد خلطت صحيحاً بفاسد، فليس بنادر أن تنتج المقدمات الصحيحة نتائج ليست صحيحة؛ إذ لا ينبغي في رأينا أن يُضَرَّس البحث اللّساني والأسلوبي بحصرم البنيوية النقدية أو غيره! من النظريات، ولعلّه يَضِحُ من تلك التجربة الخاصة التي أوردتها بُعد ما بين القَبِيلَيْن. ومن هنا كان لِزاماً فَرز النّقد اللّساني مما-أُسَمِّيه النّقد المتألسن؛ فالبنيوية مثلاً لا يصحُّ أن تُعَدَّ من قبيل النقد اللّساني؛ إذ هي نظرية استوحت في بداياتها نماذج التحليل اللّساني (في علم الصوتيات الوظيفية أو الصوتولوجيا خاصة)، واسترشدت بمقولات البنيوية اللّسانية وتصوُّراتها، وطوّعت ذلك كلّه لأغراضها على نحو أيبس ما بينها وبين اللّسانيات بالكُلّية حتى لم يعد بينهما جامع. إن النقد اللّساني - على سبيل المثال - لا يقول بموت المؤلف بل إن اعتباره هو شرط لعلمية التحليل - وهو لا يقطع العلائق بين النّصّ والمَقام والفاعل في صياغته وتأويله، ويجعل لمتلقي النّصّ نصيباً بالغ الأهمية في تقويم النّص وتذوقه، معتضداً بالمقاربات السيميائية والهيرمنيوطيقية والمقاماتية في تحقيق انفتاح التأويل، وهو يَمُدّنا من طرائق التحليل وتقنياته بما هو حري أن يكشف عن جماليات النص ومقومات الأدبية فيه. وغاية ذلك كله هو ما سميته في غير موضع «**عقلنة التذوُّق**» وليس إلغاء الذّوق أو تهميش المُبْدِع والمتلقي كما يُدّعى عليها. أما نظريات ما بعد البنيوية فلَم تتخلّص من إسار اللّسانيات حتى وهي في ذروة المخالفة والجدل مع مقولاتها وتصوراتها، ومن ثم صحَّ عندنا إطلاق تسمية النّقد المتألسن على هذه النظريات تمييزاً لها من النقد اللّساني المَحض الذي يَنْهَض على أساس علوم تخضع في بنيتها المنهجية وتطوُّرها لمنطق العلم وتدافع النظريات داخل المجال المعرفي

الواحد. ويُمْكِن أن يكون هذا الضرب من النَّقد ضماناً معتمداً لتقديم صيغة علمية لمعالجة النَّص الأدبي تمتازُ بنظامية المَفاهيم، وتراتب مستويات التحليل، ومنهجية المعالجة والإسهام في صياغة استراتيجية واضحة للنقد واستيفاء شرط الموضوعية في البحث (وهي موضوعية مشروطة بطبيعة الظاهرة المدروسة التي تقوم على النسبية والاحتمال، وقُدرة الباحث على الحدس العلمي وصياغة الفروض واختبارها، فليس من العلمية في شيء أن نتعامل مع الظاهرة بما يُخالف طبيعتها فنكون كمن يرجو إمساك الماء بالغرابيل).

٥/٠ خاتمة

أسلفنا في المطالب الأربعة السابقة عرضاً واستدلالاً لقيمة العطاء اللِّساني في مجال النَّقد ممثلاً في الدَّرس الأسلوبي وأَجرومية النَّص والنَّقد اللِّساني الثقافي من خلال التعرُّض بالمناقشة **للسؤال - السؤال: «هل هُناك مكان للنقد اللغوي؟»**. ومن هنا أوقن يقيناً لا كظن أن عمل اللِّسانيات بالنسبة للنقد يظل - كما قال **هوايتهول** - هو عمل الرياضيات بالنسبة لعلوم الفيزياء، وأنه لا يمكن لمعالجة نقدية علمية منتجة أن تنتبذ بالنَّص مكاناً قَصِيّا لتتجاوز به التحليل اللِّساني؛ إذ تكون حينئذٍ كالهاربة منه وهي مضطرة إليه، أو كالمضطرة إليه وهي هاربة منه، وكل أُولئك، يمنح الحجية **«للسؤال - الجواب»**: الذي نعتناه في صدر هذه الورقة بعدم البراءة، وهو **«وهل هناك مكان لنقد غير لغوي؟»**، وسواء علينا في ذلك أكان نقداً لسانيّاً أم متأَلسناً.

إن القاعدة اللِّسانية الصلبة للمعالجة النقدية هي - في رأينا - السد الذي

نواجه به طوفان الأبحاث والرسائل الجامعية التي ينتسب كثير منها بالباطل إلى اللّسانيات أو النقد، أو تكون رِجْرِجَةً بين ذلك، وهي تلبس ظاهراً من مرقّعات الحداثة، وتثير بجعجعة العنوانات عاصفة من غير ريح، ولا يدري الصانعوها أن القلنسوة لا تصنع الراهب.

وخَالِصةُ القول هنا هي أن الباحث الذي يعمدُ إلى نصٍّ أدبي بالمعالجة النقدية من دون أن يجمع إلى الموهبة والثقافة معرفة عميقة وصحيحة بعلوم اللّسانيات وتقنيات التحليل الأسلوبي وما هو بسبب من هذه العلوم كالسيميائية والمقاماتية والتأويلية - إنما هو باحث يحجُّ إلى عالم النّص وليس له من آلة الحج إلاّ التلبية.

* * *

الاختلاف الحضاري والتنوع الخلّاق

تعقيب على بحث
للأستاذ الدكتور عبدالسلام المسدي

إضاءة:

في مؤتمر **«تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية»** المنعقد بجامعة الكويت ألقى الأستاذ الدكتور **عبدالسلام المسدي** ورقة تحت هذا العنوان أثار فيها عدداً من أهم قضايا الثقافة العربية ومشكلاتها في تاريخها الطويل وفي واقعها، وأَوْلَى فيها عناية خاصة للعلاقة بين السياسي والمثقف، أو بين صاحب القرار وصانع الفكر. وقد نشرت الورقة بتمامها مشفوعة بهذا التعقيب في كتاب ضم أبحاث المؤتمر، صدر عن **جامعة الكويت** عام ٢٠٠٣.

* * *

حين دعيت إلى التعقيب على ورقة الأستاذ الدكتور **عبدالسلام المسدي** وذُكِرَ لي عنوانها لم يكن مني إلا التسهيل والترحيب، فأنا أعلم بطول الإيلاف وبالصحبة التي تهدف إلى ربع القرن أنني مستمتع - ولا ريب - بإحدى ثمرات أوراقه التي يستمليها قَلم رهيف شريف من فِكْر نيِّر حصيف. وقد كان، فما خذلني إزاءه توقع، ولا خانتني معه نبوءة.

ولهذه الورقة الجادة الرَّصينة فضائل كثيرة؛ لعل **أولاها** أنها واقعة في الصميم من هموم هذا الملتقى الذي يطرح على المنتدين فيه قضية **«تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية»**، وهي من ثم ليست ورقة لزيقة ولا مستلحقة بالمقام، حتى لتبدو مكتوبة فيه وله على جهة التخصيص.

والثانية: أن الورقة محيطة بأكثر ما تثيره هذه القضية من إشكالات تتصل بمفهوم الاختلاف الحضاري وفحص تجلياته التاريخية والحاضرة في الثقافة العربية بما يتجاوز في وعي منهجي الثنائية التي تضع الحاضر في مواجهة الماضي.

والثالثة: أنها صورة صادقة لما سمّاه صاحبها **«الحمية الحضارية»** التي تحرّك المثقف المنتمي إلى ثقافته، لجلاء الوجه المضيء للهوية العربية؛ فحافزها نبيل، وغايتها شريفة، ووسيلتها إلى تحقيق هذه الغاية تعتمد منطق البرهان والإقناع والجدال بالتي هي أحسن.

والرابعة: أنها ورقة تتحسس في رهافة بالغة العلاقة بين المؤسسة المعرفية

والمؤسسة السياسية في الواقع العربي على المستويين الوطني والقومي، وفي العلاقات الشابكة بين هذا الواقع والمشهد الكوني المعاصر.

والخامسة: أنها تحتفي حفاية بالغة بتحرير المفاهيم وتدقيق التصوُّرات لاستنباط ما بين المتداخلات والمتشابهات من دِقاق الفروق والموائز، وبذلك يستبين لك ما ينشأ عن ذلك التمايز من حل للمعضلات ينتقل به المفهوم من باب المتشابهات إلى باب المُحْكَمَات.

والسادسة: صريح تعريتها لطغوى القوة المستعلية التي تستخفي وراء أقنعة زائفة من الليبرالية والديموقراطية وتقديس الحرية الفردية، ولكنا نراها وقد عادت لتثأر من نفسها على نحو تبرز به سطوتها، وتفقد توازنها فتدوس بنَفْسِها كل ما دبجته من قوانين ودساتير وفلسفات.

أما **السابعة** من فضائل هذه الورقة فهي اللغة التي صِيغت بها أفكارها، إذ جاءت موفورة النصيب من الكشف والإبانة، ومن القُدرة على التحصيل والتوصيل، وتَحَمُّلِ التحليل والتعليل، وما ذلك على صاحبها بعزيز، فهو في هذا الميدان من الفُرسان المجلِّين.

تلكم الفضائل السبع التي نثبتها بحق لهذه الورقة تُتَوِّجُهَا المزية الكُبرى، وهي أنها ورقة مُحرّكة لآليات العقل، مُنبهة لرواقد الفِكَر، مُحرضة لقارئها على مُساءلتها مُساءلة المتفقه لا المتعنّت، وحسبها ذلك من توفيق في بلوغ المقاصد وإصابة المحزّ.

نعم، فللمساءلة هنا أكثر من مورد، وينصرف جانب من موارد المساءلة إلى تقويم هذه الورقة لتراث الثقافة العربية؛ إذ ترجع ما تحقق لها من إنجاز باذخ إلى قيامها على سنة الاختلاف، وإلى تسليم كل الأطراف من صنّاعها

بمبدأ التنوّع في الرأي والرؤى. وذلكم هو ما صنع لهذه المؤسسة المعرفية معجزتها، وصاغ لها فلسفتها العميقة القائمة على الاستيعاب والتجاوز، وما كان ذلك ممكناً إلا في مناخ التنوّع والاختلاف؛ حيث الاجتهاد المتعدّد، وحيث السؤال المُحاور دوماً، والمراجع لكل المُسَلَّمات بإطلاق. والورقة تتوسَّل لإثبات ذلك بمراجعة منظومة العلوم العربية في نشأتها وفتائها واكتهالها، كما تهتدي بنجوم ثواقب في سماء الإبداع، يتألّق مِنْ بينهم **التوحيدي والجرجاني والغزالي وابن رشد وابن حزم وابن خلدون** وغيرهم ممن صنعوا لأُمّتهم ثقافة لم يجنحوا خلالها إلى الإقصاء، فكانت بحق ثقافة الاختلاف الحضاري الخلّاق..

تلكم هي خلاصة ما تذهب إليه الورقة في تقويم الثقافة **«العربية»** في طَورها الأول، وهو أيضاً في مُجْمله صحيح، وإن يكن ثَمّة عدد من علامات الاستفهام يطلُّ بِرَأسه ملحّاً في انتظار جواب:

أُوْلَى علامات الاستفهام يشير إلى سؤال قديم جديد: أمن النّصفة التزام نعت هذه الثقافة بـ **«العربية»** في هذه الورقة، مع أن النّعت بـ **«الإسلامية»** هو الأَوْلى؟ أَلَيس في نعتها بالعربية حيفاً على نفر غير قليل من صُنّاعها العِظام، وإخلالاً بجوهر ما تَمتازُ به من تَعَدُّدِيّة واستيعاب، ومن قُدرة على صَهْر الأعراق والأَلْسِنَة المُتباينة في بَوتقة مَعرفية واحدة، وهو أصل ما نحن صَدَده من القول بالتنوّع الحضاري الخلّاق؟ ثم، أيكون من صالح الثقافة العربية أن تَخُوض معمعة المواجهة في هذا العصر غير مستندة إلى المرجعية الإسلامية التي هي الأرحب والأقوى، والحاضرة حضوراً قويّاً في معترك **«صراع الحضارات»**؟.

وثانية علامات الاستفهام ترد على الآلية المعتمدة في الاستكشاف الراصد لطبيعة هذه الثقافة؛ إذ تعلي الورقة شهادة النصوص على شهادة التاريخ، وترى أن الثانية هي شهادة أحداث ووقائع قابلة لأن تُورد موارد الشكّ، كما هي قابلة للتزييف تحت عباءة التأويل، أما شهادة النص فهي المعتبرة لأن سُلْطَتها قائمة فيها فلا مجال لتكذيب النّص. وأرى أن هذا التمييز بين الشهادتين من المعضلات بحق؛ فكيف يكون التوسُّل إلى فَهم المُراد من النّص إلا بضرب من التأويل تتفاوت مراتبه ظهوراً وخفاء؟ وهل التاريخ إلا أحداث ووقائع مثبتة في نص، ومروية في خبر، فكيف يكون اللجوء إلى شهاد. التاريخ عاصماً من «السقوط في فخ المجاز»؟. أَلَسْنا - على كل حال - في واقع مواجهة مع النصوص تاريخية أو غير تاريخية، والتأويل فيها هو السلاح الذي لا ملجأ منه إلا إليه؟.

وثالث علامات الاستفهام نضعها بإزاء السؤال الآتي: أيكون من صالح الثقافة «العربية» (وأوثر نعتها بـ «الإسلامية») جلاؤها على الناس في هذه الصورة الوضيئة المتطلّقة القسمات، والبريئة كل البراءة من عوارض القهر السياسي والفكري والاقتصادي؟. أَلَم تعرف مراحل من عمر هذه الثقافة وقائع الحَبْس والنكال والتعذيب، ومشاهد القتل والصلب على الظن، وعلى ما يحتمل التأويل، وعلى التُّهَمَة الجائرة في غير قليل من الأحيان بالزندقة؟ ألم تبلغنا الأنباء بتقطيع الأطراف وجلد الأئمة والاغتيال السياسي في هذا التاريخ المستطيل؟ أعلم أنّ الحمية الحضارية التي تنادي بها الورقة ربما تدفع الباحث المنتمي إلى تجاوز هذه البقع السُّود في ثوب ثقافتنا، لتظهره ثوباً سابغاً غسيلاً لا شِيَةَ فيه. وهذه الحمية فَعُولٌ لذلك ولما هو أكثر منه. بَيْدَ أن الأمر يؤول إلى صورة للثقافة بادية التكلف والصنعة، أو

إن شئت فقل إلى ثقافة من صنع ملائكة أطهار لا من صنع بشر تتدافع في كينونتهم نوازع الخير والشرّ وتناقض المصلحة.

هنا تبدو على الورقة في هذا السياق سِمات التوجّه القائم على اختيار ما يخدم فروضها من نصوص، وتكون بذلك قد فرت من انحياز التأويل إلى انحياز الاصطفاء.

ورابع **علامات الاستفهام** ترد على الورقة من جهة انحيازها بالكلية إلى جانب العقل، وإطرائها القرن الرابع للهجرة بأنه كان **«آية من آيات النضج الفكري الذي يشهد باعتلاء العقل عرش المؤسسة المعرفية المطلقة»**. ولا أحسب الأمر كذلك؛ فالإسلام كان ثورة أقامت العلاقة بين الأرض ووحي السماء على هدي من العقل وقبس من الروح؛ إذ جاءت تخاطب الإنسان في كينونته المكتملة، ومن ثم كان إهمال الوجه العرفاني للثقافة الإسلامية ظُلْماً لتنوعها الحضاري الخلّاق الذي تغيَّتْ الورقة إثباته لها، وهكذا اختفت من الورقة أسماء لوامع **للقشيري والمحاسبي والسهروردي وابن طفيل ومحيي الدين بن عربي**، مع أنها وغيرها تشكل ملمحاً لا ينفصل عن نسيج الثقافة الإسلامية فيما يميزها من كلية وشمول.

تلكم علامات استفهام أربع ترد على الورقة من جهة تقويمها للثقافة **«العربية»** بالمصطلح المهيمن فيها (**والإسلامية** بالمصطلح الأثير لدي). ولقد سيق هذا التقويم جواباً على سؤال الاستفتاح الذي يتصدرها، وهو: **«هل بالعرب من حاجة أن يتلقّوا درساً في الاختلاف قبل الاجتهاد وبعد الاجتهاد هو الذي يصوغ تاريخ الإنسانية؟»**. لقد سيق هذا السؤال المستفتح لتخرجه الورقة بهذه الإجابة مُخرج النفي، فحاصل الإجابة عليه هو أن العرب

بشهادة تاريخهم الثقافي ليسوا بحاجة إلى تلقي مثل هذا الدرس. بَيْدَ أنّ الطريف بحق هو أن فحوى الورقة وما تضمنته فيما بقي منها من رصد كاشف للعلاقة بين المثقف والسياسي في حاضر هذه الأُمّة يفضي إلى جزم قاطع بحاجة العرب المُلِحّة إلى مثل هذا الدّرس، وإلى كل من يقول لهم في أنفُسهم قولاً بليغاً يؤسس به بينهم حق الاختلاف.

لقد كان الرصد الكاشف لطبيعة العلاقة بين **السياسي والمثقف** في الواقع العربي هو الشاغل الأول لهذه الورقة. وقد جزمت بإمكان وجود الفكر الحر؛ إذا ما تحرر الفكر من الائتمار بأوامر الحزبية والتمرُّد على الالتزام الحزبي.

غير أن سَوْق المعالجة إلى هذا المساق قد ضيّق الطريق على الشعار الذي تطالب الورقة **«السياسي»** بإعماله، وهو **«لا حظر على فكر بعد اليوم»**، ذلك أن من مجالات الفكر ما لا قِبَل للسياسي نفسه برفع الحظر عنه، ولاسيما ما يتّصل منها بثوابت العقائد والسُلْم الاجتماعي؛ بل إن رفع الحظر في مثل هذا المقام قد تنقلب به قواعد اللُعبة حين يلجأ السياسي - في الغالب الأعم - إلى خَلْط الأوراق، وإلى التترس بالمحظور ليقمع به حركة الفكر فيما هو واجب أو مندوب أو مباح.

ويفضي بنا هذا القول الأخير إلى علامة استفهام أخيرة نتساءل من خلالها عن قابلية الأُطْرُوحات المتضمّنة في الورقة للإعمال في ساحة التطبيق والممارسة. إن موضوع الخِطاب هنا هو **«السياسي»** و**«المثقف»**. وأحسب أنه لا مشاحة في أن **«أل»** في اللفظتين لا تشير إلى مطلق التعريف، كما أننا سنقبل - من باب الإذعان لظاهر القول - أنها لا تنصرف إلى العهد الذهني حماية لها من سوء منقلب التأويل. حينئذ لم يبق لنا إلا أن نحملها

على إرادة الجنس. وهنا يبرز السؤال: أي سياسي وأي مثقف يمكن أن يكون موضوعاً لهذا الخطاب؟. لقد وضعت الورقة **«السياسي»** في مقابلة ضدية مع **«المثقف»**، ويبدو أنها افترضت بذلك محقّة أنه لا سبيل في واقع العرب إلى اجتماع الدورين، أو إلى التبادل بينهما. وإذا كان ذلك فإن السياسي في النظم الإطلاقية (كما تسميها الورقة من باب التلطُّف) همّه الأول هو الاستقرار والتمكُّن الأمكن، بل إن نفراً ممن يقعون تحت هذا الوصف لا يقنعون - على حد قول **الأستاذ الزيات** رحمه الله - إلا بتربية الرعية تربية الدجاج **«ينقنق دائراً بين الحَبّ والماء، وينظر في الأرض ليذهل عن السماء»**.

فأين ترانا نجد **«السياسي»** الذي تحدثنا عنه الورقة بأنه **«إذا وفق في استئصال العنف السلوكي، ووفّر حالة الاستتباب المعيشي انتهت مهمته العاجلة ليفرغ للمهمات المجتمعية المتواصلة»**؟ وكيف يمكن استئصال مظاهر العنف إلا باللجوء إلى العنف؟ وإذا كان ذلك وارداً بل متيقناً فما مجال العنف المستخدم وما حدوده وما آلاته وآلياته؟ وهل ثَمّة عصمة للسياسي من سوء منقلب التأويل فيما يستوجب العُنف؟ وكيف نَفْهَم ما تقترحه الورقة من تعاقب في الأدوار بين السياسي والمثقف، إذ تجعل دور السياسي في توفير الأمن والخبز مقدمة لدور المثقف في الحِفاظ على المكاسب؟ ألا يمكن أن يكون للمثقف رؤيته التي يحتاج إليها المجتمع في مناقشة طرائق استئصال العُنْف السلوكي، ووسائل تحقيق الاستتباب المعيشي؟. ثم أليس في صياغة العلاقة على هذا النحو تعليق للأُمور على الصعب إن لم يكن على المُحال؟

لذلك يبدو أن الافتراض الإمكاني بوجود نظام سياسي قادر على جمع الشمل الثقافي حوله هو ضرب من الأحلام الذي يعقب راحة، فعند

تعارض المصالح لا يجدي وعظ ولا يسمعُ قولٌ لنصيح، وما أبلغ قول الشاعر القروي في هذا المعنى:

« «أَحِبّوا بَعْضكُم بَعضا» نصحنا بها ذئباً فما نَجَت قَطيما»

ذلكم هو نبأ السياسي. فما نبأ المثقف في هذه الثنائية؟

لقد أوردت الورقة في ختامها تصنيفاً لمثقفي هذا الزمان ملؤه السخرية المريرة. وقد عَدَدْتُ له في هذا التصنيف عشرة نفر، كلهم رهين محابس الجبن والانتهازية إلا الفرقة الناجية؛ تلك التي لا يتوانى أهلها إذا جدَّ الجد ونادى المنادي **«عن مس الجمرات بأطراف اللِّسان»**. والسؤال هنا: إلى من يشير الخِطاب إذن عند إطلاق لفظ **«المثقف»** في هذه الورقة؟ وكيف يمكن لتسعة نفر من الموسومين أو الموصومين بالانحراف عن جادة الرسالة الشريفة أن يخوضوا بوتقة المطهر ليصيروا مع الفرقة الناجية؟ وهل يحل الإشكال أن نحصر موضوع الخطاب فيمن نعتتهم الورقة بالنُخبة العلمية والمثقفين الأحرار والمفكّرين النُبلاء وأصحاب الحَمِيَّة الحضارية؟ وإلى من يُوْكَل أمر تصنيف أعيان المثقفين بجعل واحدهم في هذه الطبقة أو تلك؟ وكيف يمكن جمع المثقفين على العهد الصريح الذي تدعو إليه الورقة بفك الجهة بين الإبداع والتأويل؛ بحيث تقع مسؤولية دلالة النص على عاتق مبدعه، ومسؤولية التأويل على عاتق المتلقي؟ وهبك جمعتهم على مثل ذلك العهد، ألا يمكن أن يؤول الأمر فيما بينهما إلى شبه كمال انقطاع؛ فللأول أن يقول، وعلى الآخر أن يتأوّل. ثم ماذا بعد؟

لا ريب أن التغيير مطلوب بل إنه ضرورة وجود وبقاء. بَيْدَ أنَّ قدسية الكلمة الحُرّة في حاجة إلى أهل التضحية من الذين يرجون تجارة لن تبور، وإلى أولئك الذين لا ينتبذون أقصى المكان ليرامقوا السياسي في حالي رضاه

وسخطه، فإن رمقهم بنظرة رضا هرولوا إليه ليكونوا من قُرْبانه، وإن حدجهم بنظرة سخط حمدوا الله أن كانوا من بُعْدانِه ولم يكونوا من ضحاياه. إنها تنتظر من يشتري سلعتها الغالية من الذين لا يَسْتَزِلُّهم الشيطان ببعض ما يكسبون؛ من التلويح برغد العيش ولين الفراش عن شرف الرسالة، ولا تَصْرِف أحدهم الفتَن والهزاهز عن وِجْهَته القويمة التي هو مُوَلًّاها. هنالك يميز اللهُ المجاهدين من القاعدين بسنته الماضية في دفعه الناسَ بعضَهم ببعض، ولا يبقى إلا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض، ويكون لثقافة العروبة والإسلام مثقفها الذي يحمل في داخله روحاً متطلعة إلى الأُفق الإنساني الأرحب، وعقلاً هضوماً لكل زاد معرفي نافع؛ فالحكمة ضالته، أينما وَجَدها فهو الأحقّ بها، لا عقلاً يُسام في كل مرعى فيعتلف ما يصادفه من خبيث وطيب. إنه المثقف الذي يعتزي إلى تراث أُمَّته، ويُمَحِّصه تَمحيصاً؛ فينفي منه ما هو مُستحق للنفي، ويستبقي ما يستحيل في جسده المعرفي زكاء وفتاء، وما يُعينه على الثبات لاجتياح الأعاصير التي تتناوشه من كل صوب «**فإننا لن نضرب رقاب الأعداء بمئة اسم وضعت في لغتنا للسَّيف**»، كذلكم قال **الإمام مصطفى صادق الرافعي** رحمه الله ورضي عنه، وما أصدق قِيلَه من قيل.

* * *

هل أتاك حديث الفتى؟

إضاءة:

نشرت صحيفة الرياض مقالات **للأستاذ الدكتور حامد أبو أحمد** فيها تقويم نقدي لكتاب **الأستاذ الدكتور صلاح فضل «بلاغة الخطاب وعِلم النّص»**.

وقد استشهد أبو أحمد ببعض ما جاء في دراستي **«علم الأسلوب والمُصادرة على المطلوب»** (وهي مضمّنةٌ كتابي هذا في المبحث الرابع).

وكان أن انبرى **بعضهم** لمنازلة الدكتور أبو أحمد معرّجاً فيما كتب بالنقد والملامة عليّ من غير مُسَوِّغ ظاهر أو عِلّة موجبة.

فكان هذا الرد أسلوباً خاصاً في نسج الكلام اقتضته مناسبة المقال للمقام. وقد نشر المقال في صحيفة الرياض في ملحقها **«ثقافة اليوم»** في الثامن والعشرين من يوليو ١٩٩٤.

* * *

أتابع منذ أمد على صفحات الرياض بعين متأمّلة وقلم صامت جهداً دائباً رشيداً يستقل به الدكتور **حامد أبو أحمد**، صرف فيه هَمَّه إلى استكناه ما أَلَمّ بكثير من النتاج النقدي الحديث من عيوب قوادح. ولقد كان من سوالف الأقضية أني التفتُّ منذ أمد إلى شيء من ذلك فيما كتبت، وكان توقفي عند علمين مذكورين هُما **كمال أبو ديب** و**صلاح فضل**، بيد أني حين وجدت الدّاء قد أعضل، والدواء قد أشكل أخلدت إلى الصمت، ورأيته أوجَدَ للمُراد من النُّطق، حتى كان ما قرأته للدكتور أبو أحمد وطابقني فيه على ما كتبت عن غير اتفاق كان، أو تعارف بيننا سبق.

ولم يكن للناس عجباً أن يعمد الدكتور أبو أحمد - بعد أن نبَّهه بعض الفُضلاء إلى جهدي المغمور - باقتباس يسنده القياس؛ إذ إن ذلك وارد في مثل هذا المقام.

ولم يكن عجباً أيضاً أن ينبري بعض الفتيان إلى المنافحة عن شيخه وزميلي صلاح فضل، وإلى المجادلة عنه وعمّا كتب، ولا تثريب على الدكتور أبو أحمد إذا انتقد ولا على الفتى إذا رَدَّ. وقد كان الفتى مجدوراً - إذ فعل ما فعل - أن يتحسَّس لِنَفْسِه مواطئ قَدمه، وأن يبرأ لِقَلمه من التورُّط في مشائن الوَهْم ومقابح القول، وأن يحصر المناقشة فيما بينه وبين الدكتور أبو أحمد لا يتعدّاه إلى سواه. لكن الفتى لم يقنع بذلك حتى راغ

إليَّ يلسعني بِزُبَاناه، وأنا الذي اعتزل العراك، وآثر الصمت على طول ارتماض، فإذا هو يقول:

وأما - ومن جهة ثانية - ما استشهدت به يا دكتور حامد من مقالة د. سعد مصلوح فليس هذا مجاله، (قلت في حاشية معترضة: تأمّل سوء تراكب الكلام وما فيه من ألفاظ الأنباط، ومفاضح الأغلاط).

ثم يقول الفتى:

«لكنني أذكر أنني قرأت هذه المقالة وقت نشرها، وملاحظتي عليها أن د. مصلوح كان منفعلاً في رده، وكان متعالياً في نقاشه».

هكذا أقام الفتى رأيه فيما كتبت على ما تحتفظ به ذاكرته من مقال مضى على نشره سنوات ست، وكان أن رماني بالانفعال في الردّ، والتعالي في النقاش، ثم أتبع اتهامه ذلك بعبارة - أظنها قاصدة جدّاً، قد عريت من الانفعال وبرئت من التعالي - فقال:

«وبالتالي (كذا!) فإننا (كذا أيضاً!) لا نسلم تماماً (كذا ثالثاً على سبيل التعظيم بطبيعة الحال) بما ذكره عن الدكتور صلاح أو عن كتابه «علم الأسلوب» ».

وهكذا بكلمات قلائل خيّل للفتى النحرير أنه نسف ما كتبته نسفاً، فتركه قاعاً صفصفاً لا ترى فيه عِوجاً ولا أمتاً، وآذن الملأ بقوله متحدثاً عن نفسه بصيغة التعظيم اللائقة بأمثاله من شيوخ العلم: **«إننا لا نسلم تماماً بما ذكره د. سعد مصلوح»**؛ يعني بذلك ما أوردته على شيخه من ملاحظ في المقال.

أرأيت، أيُّها القارئ، خَبَاط عَشوات كهذا الفتى؟. إنه لا يعتذر مما لا

يعلم فيسلم، ولا هو يعضُّ في العلم بضرس قاطع، ومع ذلك تراه في كلامه تيّاهاً تَخْطارة، نظّاراً في عِطْفَيْه، معجباً بنفسه أشد العُجْب، ولله سبحانه في خلقه شؤون.

ولست أقول للفتى مقالة فارس النعامة حين لقحت حرب وائل عن حيال، وقد آثر أن يعتزلها مختاراً:

لم أكن من جُناتها عَلِمَ اللّـــــهُ وإني بِحَرّها اليوم صَالي

نعم، فإني - إن فعلت - استبان لكل من كان له قلب من هو شر مكاناً وأضعف جُنْداً. بيد أن صارفي عن ذلك هو ما استطرفته من فعل الفتى، حين عرج عليَّ باللَّوم والتقريع بغير مسوغ ظاهر.

إن ذلكم الفتى، الذي يتجشأ من غير شبع، لا يدري أنه أساء بقوله إليَّ حين نسبني إلى الانفعال، وأنا الذي اعتزل الجِدال، وألقى إلى الناس السَّلَم. وكان حقي عليه - إن كان ممن يعرف للناس أقدارهم - أن يلتزم التوقير الواجب، لطالب علم عجوز مثلي.

وهو لا يدري **ثانياً** أنه أساء إلى قوانين المنطق حين ساق مقدمة يرميني فيها بالانفعال والتعالي ليؤسس عليها عدم التسليم بما ذكرته عن الكاتب والكِتاب، وهو أمر لا يستقيم لمن له أدنى علم بآلة الاستدلال وطُرُق الجَدل.

وهو لا يدري **ثالثاً** أنه قد أساء إلى شيخه الجليل أَبْلَغَ الإساءة حين ظَنّه مناطاً لاستعلاء الناس واستطالتهم عليه، وحاشاه أن يكون.

وهو لا يدري **رابعاً** أنه قد أساء بقالة السوء هذه إلى صلة واشجة، وزمالة كريمة جمعت بيني وبين شيخه منذ اختلفنا إلى طلب العلم في معهد من أعرق

معاهد الفقه بالعربية هو «دار العلوم»، وكان لي من العمر حينئذ ست عشرة سنة، وكان شيخه قد تجاوز العشرين من عمره المبارك، إن شاء الله، بسنوات قِلال، ولعلّ صاحبنا الفتى لم يكن يومها قد استهلّ بعد، أو كان يتعثّر في قماطه وتمائمه، لا يميز تمرة من جمرة.

وإذن، فكيف يكون من مثلي تعالٍ على مثله، وشيخه مني في مقام الأخ الأكبر والصديق الكريم، وإذا كان خلاف شجر بيننا وافترقت بنا الآراء في قضايا العلم فإنّ المثاقفة القائمة على الصدق والمُكاشَفة، مع رُسُوخ الحُبّ والودادة، هي مما يفوت فهمه ذرع الأحداث من الفتيان، فلا جَرَمَ أن يَهْضِبَ أحدهم بكلام لا يدري فيه ما يخرج من أُمّ رأسه، وأن يسوق من القول ما لا يَجْمُل به أن يصعد إلى حيث يصعد الكلام الطيّب؛ إذ هو كلام يلتاث بالهوى، ويَسْمُج بالتعصّب، ويخرج بالجدال العلمي إلى خالص المَحْك، وصريح اللّجاج.

أما النكتة الأُخرى التي ضمنها الفتى قَالَتَه تِيكُمْ فهي وعيدٌ يشهره ذلك الفتى النُّقّابة البحّاثة في وجهي فيقول:

> **«ثم إن منهج د. سعد مصلوح في تناول النص الأدبي واستخدامه الأسلوبية الإحصائية لنا معه (كذا بأسلوب التعظيم أيضاً) وقفات كثيرة ليس هذا مقامها».**

بَخٍ بَخٍ يا فتى! لقد حَرِجَتْ أمة أنت بين ظَهرانيْها لا تفوّضُ أمرها إليك.

هل أقصُّ على الفتى حديث البعوضة التي وقعت على نخلة فقالت لها: استمسكي فإنني أريد أن أطير، فقالت لها النخلة: ما علمت بوقوعك فكيف يشق عليّ طيرانك؟.

أم هل أُوْرِدُ له حديث الذبابة التي رأت العسل فقالت: من يوصلني إليه بدرهمين؟ حتى إذا سقطت فيه قالت: من يخرجني منه بأربعة؟ نعم، فهذا هذا، وما أَصدق القائل:

فإيّاك والأمر الذي إن توسّعت مَوارِدُه ضَاقَتْ عليكَ المصادِرُ

ولْيعلم ذلك الفتى أن الود القديم بيني وبين شيخه لا يحول دون مقالة صدق أبتغي بها وجه الله تعالى؛ ذلك أن القارئ المتأمِّل لما كتبه الدكتور حامد وما أورده من ملاحظ يعتقد جازماً أن أكثر الملحوظ صحيح وأن اللاحظ في جُلّ ما جاء به مصيب، ومن ثم إذا كان مني كلام في لاحق تتسع له صفحات الرياض فلا يطمعن الفتى أن نصرفه إلى ما جاء به من زَخْرفة لا تستحق الجواب، فما هو إلا كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها، وقديماً قالوا: إن السخال لا تقوى على النطاح.

إن مُنصرَف الكلام حينئذ ينبغي أن يتّجه أولاً إلى الذي زَيّن له الهملجة والبلتعة حتى بسط لسانه بالعوراء والخشناء بلا لجام أو خطام، فإلى الذي ضَرّاه وأجرّه رسَنَهُ أسوق مقالة حسان رضي الله عنه لآل تيم:

يا آل تَيمٍ ألا تَنْهَوْا سَفِيهَكُمُ قَبْلَ القِذافِ بِقَوْلٍ كالجَلامِيدِ
إنا لنرمي بِها شَنْعاءَ فاضحةً يَظَلُّ منها صحِيحُ القومِ كالمُودِي

أما مُنصرَف الكلام ثانياً فينبغي أن يكون إلى أصل القضية التي أثارها حامد أبو أحمد بقول شديد التحصيل والتفصيل، حتى يرى أهل العلم عين اليقين في كلام الفتى وأضرابه من أصحاب تلكم الشنشنة كيف تُحْتكَر العنوانات الجليلة بأسبقية الحجز، ليُكْتب تحتها كلام هو تأليف أشبه بترجمة أو ترجمة أشبه بتأليف، وكيف يجري تجهيل الأسانيد وإزاحة

الفواصل بين ما هو خالص للمؤلف - إن وجد - وما يحتازه قهراً من كلام الآخرين، وكيف يساء التلاعب بالصياغة للتعفية على الأصول، وكيف يلتاث الكلام وهو يكابد خطر العجمتين: عجمة العقل وعجمة النقل، حينئذ سينكشف لطلاب العلم من الأعاجيب والطرف الباعثة على الضحك أو البكاء كل ما هو معجوب منه ومحزون له.

لقد كنت هممت - غير مرة من هول ما رأيت - أن أخرج للناس رسالة أحتذي فيها الكُتَيِّبات التي يَزْعُم أصحابها القُدْرة على تعليم أعصى اللُّغات في ثلاثة أيام، وهَمَمْتُ أن أجعل عنوان الرسالة «**تعلم النقد الحديث من غير معلم**»، وصدقوني إني - إن فعلت - فسأفزع إلى كثير من نصوص الفتى وأضرابه وكثير من شيوخ هذه البابة ليكون منها الإيضاح وضرب المثل. وصدقوني أيضاً إذا زعمت أن ممارسة النقد الحداثي على طريقة هذا الفتى وأضرابه ليس تكليفاً بما هو فوق الوسع، وهو أمر لا يستعصي على من أُوْتِيَ بَسطة في اللِّسان وقصراً في النَّظر، ورحم الله شيخنا **الرافعي** حين قال وصدق: **إن الأوزان إنما هي بمقاديرها في الميزان وفاء ونقصاً، لا بمقاديرها في أنفسها زعماً ودعوى.**

هنالك تستبين الهيئات والمقادير والأحجام على حقيقتها، وحينئذ سيصدق على كثير ممن طار صيتهم في الناس بأقل الكلفة وأيسر الزاد قول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾.

* * *